إشكاليَّة تدريس الأدب في الجامعات العربيَّة
ـ كليّة الآداب بمكناس نموذجاً

د. عبد العالي بو طيب*

تُعدّ قضيةُ تدريس الأدب في الجامعات العربيّة واحدًا من الإشكالات الحقيقيّة المطروحة على الصعيدَيْن الوطنيّ والقوميّ، لما لها من تأثير كبير في تحديد مستقبل رهاناتنا الثقافيّة والتنمويّة. ولمّا كانت معالجةُ قضيةٍ مهمّةٍ كهاته مسألةً صعبةً تتجاوز بكثيرٍ الإمكاناتِ المعرفيّةَ المحدودةَ للباحث الواحد، فقد استقرّ عزمُنا على فحص مكوِّنَيْن مركزيَّيْن في هذه الإشكاليّة هما: المقرّرات الأدبيّة الجامعيّة والأهداف التربويّة، لمعرفةِ ما إذا كان بينهما انسجامٌ وتوافق أم لا، ولتحديد مضاعفات ذلك على درسنا الأدبيّ الجامعيّ ككلّ.

ونودّ في هذا السياق أن نورد الملاحظات التالية:

أولاً: إنّ اهتمامنا سينصبّ على الجامعة المغربيّة، وسنتّخذ من كليّة الآداب بمكناس نموذجًا تطبيقيّاً خاصّاً لمعالجة هذه الإشكاليّة. وهو ما يعني، بعبارةٍ أخرى، نسبيةَ الخلاصات والنتائج المتوصّل إليها، وارتهانَها الكليّ بحدود النموذج المدروس دون غيره، خصوصًا إذا علمنا أنّ أنظمتنا الجامعيّة العربيّة تُضْمر ـ عكسَ ما يوحي مظهرُها الوحدويُّ الخارجيّ ـ اختلافاتٍ كثيرةً مرتبطةً أساسًا بتنوُّع مرجعيّاتها التربويّة (فرنسيّة ـ إنجليزيّة)، وما يتّصل بها من سياسات تعليميّة. ولذلك يَصْعب تعميمُ نتائج دراسة قُطْريّة خاصة على باقي الدول العربيّة الأخرى، وإنْ كان هذا لا ينفي ما قد يوجد بينها من تشابهات.

ثانيًا: مادام الموضوع يتناول الأدبَ بشكل عامّ، دون تخصيصٍ لجنس أو لونٍ تعبيريّ بعينه، فإنّنا سنركّز معالجتنا على الجوانب العامّة المرتبطة بتدريس الأدب في الجامعة المغربيّة، بغضّ النظر عن المشاكل الداخليّة الخاصّة بطبيعة كلّ مادة على حدّة، رغم ما قد يكون لها أحيانًا من أهميّة قصوى.

ثالثًا: سنعتمد في معالجة هذا الإشكال على الدراسة التحليليّة المحايثة لمجموع الموادّ الأدبيّة المقرَّرة في السنوات الأربع للحصول على الإجازة في الأدب العربيّ، بغية تحديد أوجه التوازن أو الاختلال التي تَطْبعها على المستويَيْن: الأفقيّ، الخاصّ بكل سنة على حدّة؛ والعموديّ، المرتبط بالسنوات الأربع ككلّ، في علاقتها طبعًا بالأهداف التربويّة المسطَّرة لطلبة هذه الجامعات.

فماذا يمكن أن يقال عن المهام التربويّة الموكلة لهذه الكليات؟ وما نوع التكوين الذي تريد إعطاءه لخرِّيجيها؟

إذا ما عدنا إلى الديباجة المحدِّدة لذلك في الصفحات الأولى من **دليل الكلية**[1] نلاحظ أنّها تتمحور في مجموعها حول الأهداف التربويّة والتعليميّة التالية:

- تقوية التكوين اللغويّ للطالب.
- تنمية مَلَكاته الأدبيّة والنقديّة وتطويرها.
- إعطاؤه نظرةً عامة عن مختلف العصور والاتجاهات الأدبيّة العربيّة.
- تمكينُه من مختلف مناهج الدراسة الأدبيّة، قديمِها وحديثِها.
- تزويدُه بمعرفة عامة عن خصوصيّات مختلف الأجناس الأدبيّة (شعر، مسرح، رواية، قصة).

وبذلك يتّضح أنّ هذه الكليّة تسعى، ظاهريًا على الأقلّ، إلى إعطاء خرِّيجيها تكوينًا أدبيّاً شاملاً ومتكاملاً، يَجْمع ـ في انسجام تامّ ـ بين القديم والحديث، وبين النظريّ والتطبيقيّ. وهو ما يتلاءم تمامًا والمهامَّ التقليديّةَ المنوطة بهذه المؤسّسات الجامعيّة، ممثّلةً بتزويد الدولة بالأطر التربويّة المؤهّلة لمزاولة مهنة التدريس في مختلف الأسلاك التعليميّة.[2]

---

* ـ أستاذ في كلية الآداب، مكناس.

١ ـ أنظر: **دليل كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بمكناس**، جامعة المولى إسماعيل، السنة الجامعيّة: ١٩٨٨/١٩٨٩.

٢ ـ يلاحَظ أنّ هذه المهمّة عرفتْ تراجعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، بعدما تَمتْ مَغْربةُ هذا القطاع الحيويّ، الأمر الذي وضع مستقبل خرِّيجي هذه الكليّات في مأزق حقيقيّ تفاقم مع مرور الوقت، فاضطرّت الوزارةُ إلى رفع شعار تغيير المقرّرات والأهداف الجامعيّة لتتلاءم وسوقَ الشغل.

يلاحَظُ غيابُ الانسجام والتكامل بين الموادّ المقرَّرة لكلّ سنة، وعدمُ مراعاة التسلسل الزمنيّ في توزيع الموادّ على السنوات الأربع

فإلى أيّ حدٍّ استطاعت المقرّرات والبرامج المطبّقة ترجمةَ هذه الأهداف إلى حقيقة ملموسة؟ وما حجمُ الانسجام الحاصل بين الشعار والواقع، وبين الغاية والوسيلة؟ للإجابة عن هذَيْن السؤالَيْن لا بدّ من العودة إلى هذه المقرّرات، لمعرفة ما إذا كانت تتوفّر على الشروط الضروريّة الملائمة لتحقيق الأهداف التربويّة السابقة أم لا. ومن خلال مراجعة سريعة لدليل الطالب الموضوع لهذه الغاية[1] يتّضح أنّ هذه البرامج والمقرّرات[2] تتوزّع على السنوات الأربع للإجازة في الأدب العربيّ على الشكل التالي:

أولاً ـ السنة الأولى

المادة	عدد الساعات الأسبوعيّة
الأدب الحديث والمناهج	٣
الأدب الإسلاميّ والأمويّ	٣

ثانيًا ـ السنة الثانية

المادة	عدد الساعات الأسبوعيّة
الأدب الجاهليّ	٢
الأدب المغربيّ القديم	٢
الفن القصصيّ ـ الرواية	٢

ثالثًا ـ السنة الثالثة

المادة	عدد الساعات الأسبوعيّة
الأدب الأندلسيّ	٢
النقد القديم	٢
الأدب العبّاسيّ	٢
النثر القصصيّ القديم والسير الذاتيّة	٢

رابعًا ـ السنة الرابعة

المادة	عدد الساعات الأسبوعيّة
الأدب العربيّ الحديث	٢
النقد الأدبيّ الحديث	٢
الفن المسرحيّ	٢
الأدب المغربيّ الحديث	٢

يتبيّن من خلال الفحص الأوليّ العام لهذه المقرّرات أنّها تتوفر، من الناحية الكمية، على جوانب إيجابيّة تتماشى والأهدافَ المسطَّرة سابقًا. ويمكن تلخيصُ هذه الجوانب الإيجابيّة في النقط التالية:

أولاً: تغطيتُها التاريخيّة الشاملة لكلّ العصور الأدبيّة العربيّة دون استثناء، من الجاهليّة إلى الآن، مرورًا بما بينهما من محطات أخرى.

ثانيًا: تناولُها لغالبيّة آداب الأقطار العربيّة، من الخليج إلى المحيط، بغضّ النظر عن حجم إسهاماتها واختلاف مواقعها. **ثالثًا**: تعريفها

---

١ ـ أنظر: **دليل الدراسات الخاصّ بشعبة اللُّغة العربيّة وآدابها**، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بمكناس، جامعة المولى إسماعيل، السنة الجامعيّة: ١٩٩٠/١٩٩١.

٢ ـ تجدر الإشارة إلى أنّنا سنركّز اهتمامنا هنا على الموادّ الأدبيّة فقط، دون غيرها من الموادّ اللُّغويّة والتكميليّة الأخرى.

إشكاليَّة تدريس الأدب في الجامعات العربيَّة
ـ كليّة الآداب بمكناس نموذجاً

بكلِّ الأجناس الأدبيّة، على اختلاف أشكالها وتنوُّع تقنيّاتها التعبيريّة، من شعر إلى مسرح وقصة فرواية. **رابعًا**: احترامها الدقيق للتوازن المطلوب بين الأدب القديم والحديث، كما يؤكّد ذلك اقتسامُهما العادلُ لمجموع الموادّ المقرَّرة، والحصصُ الزمنيّة المخصَّصة لها.

غير أنّنا ما إنْ نستبدل المعيارَ الكميَّ بآخر كيفيّ حتى تتغيَّر الصورةُ الإيجابيّة السابقة لهذه البرامج، لتحلّ محلَّها أخرى سلبيَّةٌ تمامًا. ويمكن تلخيصُ أبرز ملامح هذه الصورة السلبيَّة في الجوانب التالية:

أولاً ـ على المستوى الأفقيّ: يلاحَظ غيابُ الانسجام والتكامل المعرفيَّيْن بين المواد المقرّرة لكل سنة. فباستثناء مقرَّر السنة الرابعة، الذي يَعْرف بعضَ الانسجام بحكم تمحوره الكليّ حول فترة محدَّدة من تاريخ الأدب العربيّ بمختلف تجلِّياته الإبداعيَّة والقُطْريَّة، تبقى كلُّ مقرَّرات السنوات الأخرى شاذةً عن هذه القاعدة لما تعرفه موادُّها من تنافر حقيقيّ على كافة المستويات التاريخيَّة والجغرافيَّة والإبداعيَّة. ويجسِّد ذلك بوضوح مقرَّرُ السنة الثانية، على سبيل المثال لا الحصر، بجمعه التعسُّفيّ بين موادّ متباعدة، لا يوحِّد بينها إلاَّ انتماؤها العامّ للأدب. وهذا الأمر يؤثِّر سلبًا في الطابع التكامليّ المفروض توفُّره في موادّ كلّ سنة، إلى درجةٍ يشعر معها الطالبُ في كل درس وكأنّه يرتاد مجالاً معرفيّاً جديدًا معزولاً عن باقي المجالات الأخرى.

ثانيًا ـ على المستوى العموديّ: يلاحَظُ عدمُ مراعاة التسلسل الكرونولوجيّ في توزيع المواد على السنوات الأربع، بشكلٍ يَضْمن تدرُّجَها المعرفيَّ الطبيعيّ، وييسِّر مسألةَ إدراكها على الطالب نظرًا إلى الترابط الوثيق القائم بين مختلف المحطات الأدبيَّة المشكِّلة لتاريخ أدبنا العربيّ من المحيط إلى الخليج، بحيث يَصْعب مثلاً تدريسُ الأدب العباسيّ قبل الأمويّ، والمغربيّ قبل المشرقيّ، والحديث قبل القديم. وهذا ما لم يأخذْه واضعُ المقرَّرات السابقة في الاعتبار: فقدَّم الأدبَ الإسلاميَّ على الجاهليّ، وفَصَلَ الأدبَ المغربيّ عن الأندلسيّ، وأبْعد الأمويَّ عن العباسيّ، إلى غير ذلك من مظاهر الاضطراب الأخرى التي تَضْرب في العمق مبدأَ التكامل المعرفيّ الطبيعيّ المطلوب بين مختلف العصور والألوان الأدبيَّة العربيَّة، مادامت تشكّل في مجموعها كلاً متراصًا لا ينفصل إلاَّ على المستوى الإجرائيّ فقط.

ثالثًا: من الملاحظات الأخرى على هذه المقرَّرات طغيانُ الجانب النظريّ على التطبيقيّ، والكميّ على الكيفيّ، مع ما في ذلك الاختلال من انعكاسات عميقة على التوجُّهات البيداغوجيَّة العامَّة للدرس الأدبيّ، ومراميه المعرفيَّة الكبرى، خصوصًا ما يتعلّق منها بتنمية مَلَكات الطالب الإبداعيَّة وقدراته التحليليَّة المرتبطة أساسًا بحجم مشاركته الفعليَّة والدائمة في مقاربة النصوص الأدبيَّة وملامسة مميّزاتها الفنيَّة والفكريَّة. وهذا ما لا توفّره المحاضراتُ ذاتُ الطبيعة النظريَّة العامَّة، والصبغةِ التقريريَّةِ الجافة، المبنيّة على شحن الطالب بمعلومات جاهزة قد لا يُدْرك أحيانًا أبعادَها ومراميَها، لتزيد بذلك في تعقيد وضعية تدريس الأدب في الجامعة المغربيَّة، ولتكرِّسَ ـ من ثمّ ـ صورته المشوّهة في أذهان الأجيال الصاعدة.

إذا أضفنا، إلى ذلك كلّه، التأثيرَ السلبيَّ القويَّ لبعض المعوِّقات الخارجيَّة الأخرى، كظاهرة الاكتظاظ، وتدني المستوى، واختلافِ مناهج التدريس، وانغلاقِ الآفاق المستقبليَّة أمام الخرِّيجين، أمكننا تقديرُ حجم خطورة الوضعيَّة الراهنة التي يمرّ بها الدرسُ الأدبيّ في جامعاتنا المغربيَّة. ولعلّ هذا ما يبرِّر الإجماعَ الحاصلَ حاليًا على ضرورة الإسراع في معالجة هذه المعضلة قبل فوات الأوان. غير أنَّه لا بدّ من التذكير بأنّ كل معالجة جزئيَّة أو سطحيَّة ستظلّ مجرّد إجراء ترقيعيّ ظرفيّ يعيد بالتأكيد أخطاء التجارب السابقة، وربَّما في شكل أخطر، في ظرفٍ أحوج ما نكون فيه إلى توفير الوقت والجهد لمواجهة التحدِّيات العديدة الأخرى.

مكناس